> عام مضى بأتراحه وأفراحه، بدمائه وتضليله، بحقائقه وبأوهامه، بنزواته وبنزقه الثوري، وأتى عام آخر فيصله (21فبراير) نقطة البداية للخروج من الشرنقة والانبعاث من جديد لصناعة عالم آخر لا يشبه الذي كان ولكنه يؤسس للذي سوف يكون.

عبدالرحمن مراد

وعي صناعة المستقبل

الخروج من دائرة التبرير إلى دائرة النقد

ما يحدث لا يدل أننا نؤسس للانتقال وتكاد كل الدلائل تشير الى ذلك التراكم من الألم ومن المآسي التي تركها في عمقنا النفسي الماضي، إن وعينا بالمستقبل يتطلب وعياً موازياً بكيفية صناعته وبكيفية النسيان لذلك التراكم الذي تلبّد في وعينا الجمعي وحتى لا نكون تكراراً مقيتاً توجب علينا تفكيك بناه والاشتغال على المحددات الموضوعية التي تمنع تكراره في غدنا.

ما الذي يحد من الصراع؟ ما الذي يحد من العنف؟ ما الذي يصنع الابتسامة في شفاه الاجيال القادمة؟ ما الذي يجعلنا نشعر بالرضا؟ ما الذي يجعلنا ننام ونحن في غاية الاطمئنان؟ ما الذي يعيد في كوننا الداخلي روح التنافس ويجدد فيها طاقات الابداع والابتكار؟ ما الذي يجعلنا نفكر في قول القائلين إن مزيداً من العلم والاختراع يفضي الى مزيد من الانتاج والتوزيع.. ومثل ذلك يجعلنا في عالم من الرفاه والتقدم والحداثة وخارج دائرة الوعي الصحراوي القائم على الغنيمة وتعطيل قيم الانتاج.

إن صناعة المستقبل تعني التجرد من علائق الذات لصالح الموضوع.. تعني إيماننا بقدراتنا وتفجير كل الطاقات وتوظيفها التوظيف الامثل وهي لا تعني بالضرورة شبح علي عبدالله صالح الذي يقض مضاجع رموز أحزاب اللقاء المشترك الذين لم ينتقلوا من وعي الأمس الى وعي ما بعد ٢١ فبراير.

اللون الأحمر

إن الوعي بالمستقبل لا يقبل الفسيفساء والألوان المتعددة لعلي محسن، ولا يرى إلا اللون الأحمر في أولاد الأحمر، ويرفض ذلك التلاعب المقيت بالنص المقدس، ولا يقر سقوط الايديولوجيا، لأن الاشياء حتى تصبح أشياء لابد أن تبدأ كفكرة، وحين تسقط الفكرة لا يكون شيء في الوجود سوى العدم.

لقد كتبت قديماً في هذه الصحيفة عن ثورة العدم وقلت إن الذين يتحدثون عن مشروع مؤجل هم لا يملكون مشروعاً ولن تكون لهم ثورة، لأن العدم لا ينتج الا عدماً مثله، فكان حظنا من العذل واللوم والالفاظ النابية حظاً وافراً، وها نحن الآن نقرأ المقالات المتعددة المنددة بالانتكاسة والنافية للثورة حد الابتذال وصفاً، والألفاظ السوقية تعبيراً، وبلغ الاحساس ذروته بتشكيل مجلس إنقاذ الثورة من قوى متعددة هي الاكثر صدقاً مع الذات ومع الحالة الثورية الحقيقية.

وقد أصبح واضحاً الآن أن شعار الدولة المدنية لم يكن الا غطاءً لمرور مرحلة والقول بسقوط الايديولوجيا لم يكن الا ابتزازاً لمرور مرحلة، وقد كشر الواقع الجديد عن أنيابه، فالدولة المدنية عند القوى الراديكالية الدينية كفر، ويرون أنها تقول بالمساواة وتبيح المثلية، والذين قالوا بسقوط الايديولوجيا لم يكن حظهم من الحالة الثورية الا الشعور بالاغتراب وفقدان القوة وتكفير شركائهم لهم، وتأليب المجتمع عليهم، والشباب تماهت أحلامهم كسراب في ضيعة حسبوها ثورة ولم يجدوا ثورة، وقد تناثرت دموعهم على أوراق الصحف المتعددة.

إذاً فالصورة المقروءة الآن للحالة التي يصفها د/ياسين بالحالة الثورية هي كالتالي:

قوى راديكالية تبحث عن الثروة والسلطة وتوسع من جبهات مواجهاتها اقصاءً للآخر واستحواذاً على الأمر، فهي لا ترى الا نفسها في إقامة حاكمية الله في الأرض وهي الآن إعلامها تناهض من يقولون بالدولة المدنية بعد أن رفعت شعار الدولة المدنية مدة عام كامل كنوع من التقية القائمة على المعنى الظاهر والمعنى الباطن للنص.. وقد خرج فقهاؤها عن صمتهم ينضحون الفتاوى كلٌ بما في إنائه وأغرب أولئك هو الشيخ محمد عبدالمجيد الزنداني الذي لا يرى في الدولة المدنية الا جزئيتها البسيطة وهو جزئية اشتغالها على المساواة وقصر هذا المبدأ على الجنس، فهي عنده لا تعني اكثر من المثلية، أي جواز زواج الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة، وهكذا هم فقهاؤنا ظل اشتغالهم الفقهي طوال قرون من الزمان على المنطقة المحصورة بين السرّة والركبة (شهوة بطن وفرج) ولو كان اشتغالهم على القضايا الجوهرية كقضايا التحول وقضايا الانسان والتحديث وقضايا الانتاج لكانت الأمة على حال هو على النقيض تماماً من الحال الذي هي عليه الآن..

ففقه الواقع كحالة تحدث لم ينتج الا زواج المسيار، وزواج فرند، والزواج السياحي وفيما سوى ذلك لا أثر له والتحديث الأخير المسمى فقه الثورات، لم ينتج الا ذلك التناقض العجيب بين المعتقد المقدس وبين الممارسة، وذلك التماهي الغريب بين الفعل السياسي والمعتقدات الصرفة ولم يكن المزج بينهما الا إفساداً للدين وتدميراً متعمداً ومتكاملاً للمنظومة القيمية والمسلكيات الاخلاقية، وكما أنه -أي فقه الثورات - يعادي التحديث بحجة الانحلالية الاخلاقية والمدنية بحجة المثلية وهكذا كل تحديث لا يدور الا في ذات الدائرة التي أوضحنا حدودها الموضوعية في الأسطر الآنف ذكرها.

وفي مقابل هذه القوى التي أشرنا إلماحاً الى معالمها الفكرية هناك قوى تحديثية علمانية تمردت على الحالة الثورية التي يسيطر عليها الاقطاعي، والانتهازي والراديكالي، وقوة هذه القوى التحديثية تكمن في سطوع فكرتها ووضوح منهجها وفي ثورتها على امتداداتها التنظيمية التي تستظل خيمة الخنوع للاقطاعيين والتقليديين والرجعيين ثم تبعث من بين الأوتاد رسائل التنظير والتبرير للحالة الثورية وبصورة انتقائية تحجب كل الحقيقة لتقول بعضها.

وهذه القوى التحديثية ربما كانت اكثر ذكاءً في تفاعلاتها السياسية وتحالفاتها مع قوى أخرى لها حضور جماهيري أكبر كالحوثية والحراك أو بعض فصائله وهو الامر الذي جعل منها قوى موازية للقوى الراديكالية التي بدأت قاعدتها الجماهيرية تنهار باستمرارها في دوامة العنف ومساندتها للقاعدة.

إذاً التحالف المدني وقوى إنقاذ الثورة هما التعبير الأمثل للقوى الحية التي تجاوزت الاجساد الميتة المستظلة خيمة الاقطاعي والتقليدي، وهذه القوى هي الاكثر قدرة على صناعة المستقبل، لأنها تعرف من أين تبدأ؟ وكيف تبدأ ولها مشروعها الحضاري التحديثي وبتفكير هذه القوى بالتحالف مع المؤتمر وبتفكير المؤتمر بالخروج من دائرة المدافع الى دائرة الهجوم، أي دائرة صناعة الحالة الثورية الحقيقية بتحالفه مع تلك القوى ستكون صناعة المستقبل قضية جوهرية تتهاوى تحت أشعتها بقايا أشلاء الاقطاعيين والانتهازيين والتقليديين.

المؤتمر والمستقبل

لقد أصبحت الفرصة مهيأة أمام المؤتمر كي يعيد صناعة نفسه ويتفاعل مع بقية القوى الفاعلة والحية لصناعة لحظة ثورية حقيقية تضع المستقبل على طاولة الفعل الثوري والسياسي وتتجاوز باللحظة السياسية حالة النكوص التي وصلت اليها.. وباشتغال المؤتمر على هذا البعد يجعله أكثر قدرة وتأثيراً في مسار صناعة المستقبل ولن يترك لبقية القوى المناوئة له الا غبار الاحداث.

لا شيء يمنع المؤتمر أن ينتقل الى صناعة حالة ثورية باعتبارها حالة انتقالية تحديثية وليست بعداً انقلابياً كما يتراءى لنا في الفعل السياسي الذي يحدث في عموم الوطن.

ولا شيء يمنعه من التفاعل مع التحالف المدني ومع قوى الثورة المضادة والمجلس الوطني لإنقاذ الثورة، والقوى الفاعلة الاخرى في الساحة الوطنية لتحقيق الغايات المثلى لصناعة المستقبل.. وقبل هذا وذاك يتوجب على المؤتمر إعادة ترتيب نفسه متخذاً (المأسسة والإنتاج) بعدين أو مرتكزين أساسيين في تكوين وترتيب أوضاعه بما يتواكب والحالة السياسية والوطنية الجديدة التي تفرض واقعاً جديداً، وتعاملاً وتفاعلاً أجد.

فصناعة المستقبل لا تخص طرفاً دون آخر ولكنها قضية وطنية مشتركة وعلى القوى الأكثر تفاعلاً مع العصر أن تكون الأكثر تأثيراً في صناعة المستقبل، وتحقيق مثل ذلك يفرض تحالفات وطنية وعلى قوى التحديث الوطنية أن تدرك ذلك وأن تعمل جاهدة في تحقيق غايات واهداف وطموحات الجماهير المشرئبة أعناقها الى التغيير الحقيقي.

هل الحلول السلمية خداع لإنجاح الانقلابات؟

> حين بدء حرب تحرير الكويت من قبل أمريكا والتحالف الدولي علق رئيس ليبيا آنذاك - القذافي - بأن الحرب الحقيقية هي هنا في سرت.
> القذافي بعد وفاة الزعيم القومي جمال عبدالناصر ظل يستهويه دور البطولة تجاه أمريكا والغرب ولم يكن يطيق أن ينافس في هذا الدور، وإذا غزو الكويت وحرب تحريرها تسلط الاضواء كدور بطولة على رئيس العراق صدام حسين، فذلك ما لا يقبل أو يسلم به القذافي.

مطهر الاشموري

حين تفجير المدمرة الامريكية «كول» في سواحل عدن كان موقف علي عبدالله صالح كرئيس -آنذاك- قوياً ولافتاً فانشدت اليه الاضواء فأجرت معه «الجزيرة» عبر «أحمد منصور» حواراً هو بين أقوى ما أثاره وطرحه علي عبدالله صالح خلال حياته السياسية اقليمياً ودولياً.

مساء اليوم التالي كان فيصل القاسم «الجزيرة» في لقاء مفتوح مع من ظل يقدمه القاسم لأكثر من عشر مرات بـ«القائد» وهو العقيد القذافي ورتب في هذا اللقاء عمد هجاء ومهاجمة علي عبدالله صالح وكأن القذافي جيئ به في اليوم التالي للرد على ما طرحه رئيس آخر في اليوم السابق.

حين غزو العراق لم يقل القذافي.. إن الحرب الحقيقية هي في سرت بل كان لا تعليق له وبدأ يخفف تعلقه بدور البطولة أو التخلي عنه وصولاً إلى دفع تعويضات «لوكربي» وتسليم أمريكا ما يمتلكه من زئبق ونحوه.

علي عبدالله صالح كان تعليقه على غزو العراق المثل الشعبي الشهير الذي يقول: «إذا حلق ابن عمك بليت رأسك»، فهل هذا ما حدث بالفعل خلال محطة ٢٠١١م وهل مثل القذافي أو مبارك لم يكن يتوقع ولم يستعد ويبلل رأسه استعداداً للحلاقة والتعامل مع صالونها وزينتها وتزيينها كمحطة؟

ها هو الرئيس المصري السابق «مبارك» يمثل مفاجأة من رحلوا في محطة ٢٠١١م ولم يسمح له باكمال بضعة شهور حتى انتهاء فترته وتنظيم انتخابات وهو من تصدى لتحويل الجامعة العربية الى آلية غربية أو تابعة للغرب في قراراتها، كما هو من تصدر لحماسه في كل المحطات للسير فيما يرضي أمريكا والغرب، ومع ذلك فإنه لم يساير موقف فرنسا ورئيسها جيسكار ديستان في مسألة ووضع غزو الكويت ولا موقف أثقال الاتحاد الأوروبي «فرنسا، ألمانيا» حين غزو العراق.

حتى محطة ٢٠١١م فأكثر الحكام العرب ثقة بالغرب كان رئيس تونس «بن علي» ورئيس مصر «مبارك»، ومع ذلك كانا أوائل ضحايا المحطة ولنا مقارنة وقوف ومواقف رئيس العراق صدام حسين مع رئيس مصر مبارك أمام المحكمة والمحاكمة.. فهل يجسد مثل ذلك مدلول المثل الشعبي اليمني:«إذا حلق ابن عمك بليت رأسك»؟ رئيس تونس «بن علي» كان يثق بالغرب ولكنه أعد مشروعاً احترازياً «الهروب» ومجرد أن يحس بأن الغرب يخذله أو ليس معه سيسير في تنفيذ مشروعه الاحترازي «الهروب» ولا يقدم حاكم لإعداد مشروع هروب الا من أرضية أخطاء سار فيها وسيسير.

الغرب في هذه المحطة لم يتخلَ فقط عن حلفاء له بل هو الأرضية الخارجية للثورة وتأثيرها يصبح الأهم، ولهذا فإن أي حاكم يستهدف من المحطة يصبح في مواجهة مع الغرب كثورة ثم مع متراكم واحتقانات أخطائه في الداخل كثورة، وبقدر ما منسوب ونوعية أخطاء الحكام والأنظمة مرتفعة تكون الثورة أقوى.

للنظام في اليمن أخطاء لم تنكر منذ بداية المحطة ٢٠١١م ولكنه لم يسر في قمع وسجن وتعذيب الاخوان أو الاسلاميين كما في مصر أو تونس كما لم يمارس تزوير الانتخابات كما مصر.

الاخوان أو الاسلاميون هم الطرف الأساسي في الثورات وثقلها وهي الاطراف التي يراد لها الوصول للحكم، ولذلك فالطريقة التي تعامل بها النظام مع هذا الطرف كانت من أهم العوامل لصالح خلال هذه المحطة واقعياً حتى لو لم يكن ذلك هدفاً له أو بين حسابات وعيه.

هذه الطريقة لم تكن في صالح النظام لأنها هي التي دفعت هذا الطرف الى العنف والى تصعيده والامر وصل الى حلاقة رأس صالح في جامع دار الرئاسة ويوم الجمعة وبديل آخر ينفذ يبدأ بالاستيلاء على معسكر الصمع ومطار صنعاء الدولي.

بالصدفة وجدت نفسي أتابع فضائية «يمن شباب» والمتحدث القيادي الاصلاحي المعروف عبدالوهاب الآنسي وما يعنيني مما طرحه بأننا أصبحنا في شرعية جديدة وتلك القوات المسلحة التي كانت تدافع عما تسميها الشرعية الدستورية باتت تحت الشرعية الجديدة ولم تعد تحمي شرعية أخرى تجاوزها الواقع والزمن.

المشروعية الجديدة هي التي رحلت ورحل من خلالها علي عبدالله صالح وجاء بالرئيس المنتخب عبدربه منصور هادي.. فإذا المشروعية الجديدة هي للمبادرة الخليجية لتحل محل الدستور وللرئيس المنتخب الذي تسلم الحكم من الرئيس السابق، فالمشروعية الجديدة أنهت فوضى التفعيل والاستعمال لما تسمى شرعية ثورية، بالتالي فالقوات المسلحة لا ينتهي دورها بانتهاء شرعية وبدء شرعية جديدة والرئيس المنتخب بحاجة لها لمنع الانقلاب عليه أو لحماية الحكم ومؤسساته والبلد ومكاسبه.

الشرعية الجديدة ليست شرعية استمرار حشد الآلاف من المليشيات في أرحب واستمرار الاعتداءات ومحاولة الاستيلاء على معسكر جبل الصمع، وبالتالي ليست شرعية استهداف الطرف أو الوحدات التي دافعت عن الشرعية الدستورية حتى الوصول للحكم ديمقراطياً وتسليمه دستورياً للرئيس المنتخب.

المشترك يدمر الواقع والمبادرة الخليجية بالتثوير

اشتراطات خروج علي عبدالله صالح عرقلة للمبادرة

الشرعية الجديدة بالنسبة للقوات المسلحة هي تختزل في قرارات وتوجيهات وأوامر الرئيس المنتخب القائد الأعلى للقوات المسلحة ثم أوامر وزير الدفاع في حكومة الوفاق الوطني ونحن لا ندعيها ضمناً أو بالمباشرة لوحدة عسكرية أو ميليشيات طرف فيما الاستاذ الآنسي يطرح هذه المشروعية وان بقدر عالي الذكاء في غير المباشرة كأنما هي لعلي محسن والفرقة الأولى وجامعة الايمان وميليشيات الاصلاح.

المشروعية الجديدة إنما محورها أو تتمحور حول الرئيس المنتخب، وأهم مهام الرئيس المنتخب إعادة الامن والاستقرار والحفاظ عليه وعلى وحدة الوطن وهذا ما يظل عليه السعي له وله السير في أي قرارات يقتنع بها لتحقيق ذلك حتى لو رأى تعيين اللواء علي محسن أو من يقترحه الاستاذ الآنسي قائداً للحرس الجمهوري فهو ليس المسؤول فقط عن إصدار القرارات ولكن عن إنجاحها ويتحمل مسؤولية فشلها..أذكر الاستاذ الآنسي بأن الوصول للحل السلمي التوافقي الديمقراطي يحمل القوات العسكرية المنشقة مسؤولية وتبعات الانشقاق، فيما يؤكد صواب موقف القوات التي دافعت عن الشرعية الدستورية، وبالتالي فالآنسي يرى الخطأ هو الصواب والصواب هو الخطأ من منظار الشرعية الثورية التي تجاوزها الواقع والمبادرة الخليجية والحل السلمي والرئيس المنتخب وبالتالي فالشرعية الدستورية كانت أرضية الحل والمبادرة الخليجية كما هي أرضية التبادل السلمي والسلس للسلطة الذي نفذ لأول مرة.

لقد تابعت في فضائية اليمن أحد النواب الذي قدمته الفضائيات خلال الأزمة بين مشاهير المعارضة وهو مثل الآنسي يتحدث بعقلانية وبما هو مقبول عن المبادرة الخليجية ووجوب تنفيذ التزامات كل الاطراف ويطرح بأن مسمى ثورة أو أزمة لم يعد مهماً ولا هو مشكلة، ولكن حين الوصول لذات المحورية «القوات المسلحة» يطرح بأن ما حدث هو ثورة والثورة تطلب أو تأمر بالتغيير وكما يريد أو كما يراد فحين هذا المراد تلغى ليس فقط الشرعية الدستورية بل شرعية ومرجعية المبادرة الخليجية وحتى مشروعية وصلاحية الرئيس والقائد الاعلى للقوات المسلحة وحتى وزير الدفاع.

لقد رحل علي عبدالله صالح من الحكم عن قناعة ومع ذلك فبعض قيادات طرف سياسي أو أكثر لا تتردد في طرح أن اغتيال علي عبدالله صالح سيظل هدفاً تسعى للوصول اليه ما استطاعت وكل ما يجري في محورية القوات المسلحة هو تحت سقف هذا الهدف أو في سبيله وتمهيد طرق إليه.

الرئيس المنتخب من صلب مسؤوليته حماية كل الاطراف وحقوق كل الاطراف كما هي ونص عليها في المبادرة الخليجية.. فهل نهدي الرئيس عبدربه منصور هادي ذات المثل «إذا حلق ابن عمك بليت رأسك».

المشترك كان عليه أن لا يوافق أو يوقع على المبادرة الخليجية الا على أساس أنه لم يعد لأي طرف سقف أعلى من سقفها ونجاح الاصطفاف مع النظام استحقاقه سقفها مثلما نجاح اصطفاف الثورة استحقاقه سقفها، وبالتالي فلا أحد من الاصطفاف مع النظام يطالب أو حتى يفكر بتفعيل شرعية قديمة فيما المشترك يؤكد بالأفعال وفي التفعيل أنه يريد فرض الشرعية الثورية فوق المبادرة الخليجية وفوق القرار الأممي، وهذه هي المشكلة التي تعيق الوفاق والتي قد تعطله ولذلك فالآنسي لجأ لاختراع مصطلح ما أسماه الشرعية القديمة للبحث عن حجة مقابلة حتى وهي لا تقنع ولا تصدق.لقد قالوا قبل الاعتداء على جامع دار الرئاسة بأسابيع بأنه ما لم يرحل ويهرب تلقائياً فلدينا أساليب وطرق أخرى لترحيله للآخرة.

الذي يطرحونه الآن بأن على علي عبدالله صالح أن يرحل من اليمن ما لم فسنصفيه فلماذا لم يطرحوا مثل هذه الاشتراطات على المبادرة الخليجية؟

الرئيس عبدربه منصور هادي كان من المحكوم عليهم بالإعدام بعد أحداث ١٩٨٦م وأحمد بن دغر وزير الاتصالات ومن ضمن قائمة المؤتمر ضمن من شملهم الحكم بالإعدام بعد محطة ١٩٩٤م وقائمة الـ١٦ الشهيرة، فيما العائد للوطن محمد علي أحمد محكوم عليه بالإعدام في المحطتين ١٩٨٦م و١٩٩٤م فلماذا أطراف في الثورة السلمية تريد أو المراد الدم وبعد الوصول للحل السلمي وقطع شوط في تطبيق الوفاق؟

أي اتفاق سياسي يحل أزمة بين طرفين داخليين أو مع طرف خارجي فإن مجرد الوصول اليه والتوقيع عليه يلزم بداهةً بإيقاف كل الحملات السياسية والاعلامية تلقائياً بين الاطراف الموقعة والمشترك هو الطرف الذي لا يريد ذلك ويرفضه لسبب بسيط وهو أن استمراره في التثوير وفي محاولة الاستعمال للشرعية الثورية كصراع أهم من المبادرة والحل السلمي والأمن والاستقرار في الواقع.

حين لا تصل ما تسمى ثورة الى الاستحقاق شعبياً بسقف الحد الأدنى من معيار «ثورة سلمية» ربما تلجأ الأرضية الخارجية لفرض السير في الحلول السلمية كخداع ويلجأ بعد ومن خلال ذلك للأعمال والافعال الاستخباراتية القديمة في التصفية والانقلاب والاستيلاء على الحكم والاستمرار في التثوير وطرح الشرعية الثورية سيقدم ذلك على أنه انتصار للثورة، وما يحدث في واقع اليمن ربما يؤكد أن ذلك هو الهدف أو المستهدف في اليمن أو سوريا من خلال ما تسمى الحلول السلمية.

الطرح عن أنموذج اليمن ربما فقط لجرجرة النظام السوري لمثل هذا الحل والحلحلة ومن ثم تفعيل الانقلاب من هذه الأرضية على أنه ثورة!

الإرهابيون يواصلون الاعتداء على الحرس في نهم وأرحب

> تواصل مليشيات الإصلاح وعناصر القاعدة والفرقة المتمردة اعتداءاتها على مواقع ومعسكرات الحرس الجمهوري في أرحب ونهم بمحافظة صنعاء.

وقال مصدر محلي إن تلك المليشيات تقوم بالاعتداء على ألوية الحرس في أرحب ونهم بمختلف القذائف والأسلحة ومن ذلك ضرب مواقع الحرس بمدفع عيار (١٢٠) ملم من تحت سد بيت شعلان منطقة المسيرقة بأرحب.

كما يتم استهداف معسكر الصمع وتبة واصل بقذائف هاون وبي (١٠)، نتج عنها اصابة أحد الجنود بشظايا الهاون وهو في حالة صحية حرجة.. إضافة إلى استهداف نوبة الحراسة التابعة لمعسكر الصمع بقذيفة بي (١٠).

وأوضح المصدر أن مليشيات الإصلاح وعناصر القاعدة أطلقت قذائف من مدفع (٣٧) ملم على اللواء (٦٣) في نهم، إلى جانب استهداف المواقع الخارجية للواء بمختلف الأسلحة الخفيفة والمتوسطة.

موظفو مكاتب أشغال تعز يستنكرون تدخل أحزاب المشترك

> استنكرت اللجان النقابية لموظفي وعمال مكاتب الاشغال بمديريات المظفر والقاهرة وصالة بمحافظة تعز الاحتجاجات ودعوات الاعتصام الصادرة عن بعض الموظفين الموجهين حزبياً.. ورفض موظفو تلك المكاتب والنقابيون في بيانات لهم -حصلت «الميثاق» على نسخة منها- التدخلات الحزبية وفرض الوصاية التي يريدها البعض الذين نصبوا أنفسهم عن العشرات من الموظفين لخلق فوضى في تلك المكاتب وتعطيل ادائها الخدمي.

واكدت البيانات ان التعيين والتغيير في المكاتب لايتم إلاّ وفق قانون الخدمة المدنية والسلطة المحلية.

وعبروا عن رفضهم التام لتلك الاعتصامات والاحتجاجات المختلقة من البعض والقيام بإغلاق المكاتب وإيقاف العمل فيها والتي لاتخدم إلا مصالح اشخاص واحزاب بعينها في تلك الساحات.

السل يحصد 1400 شخص ويصيب 12 ألف سنوياً

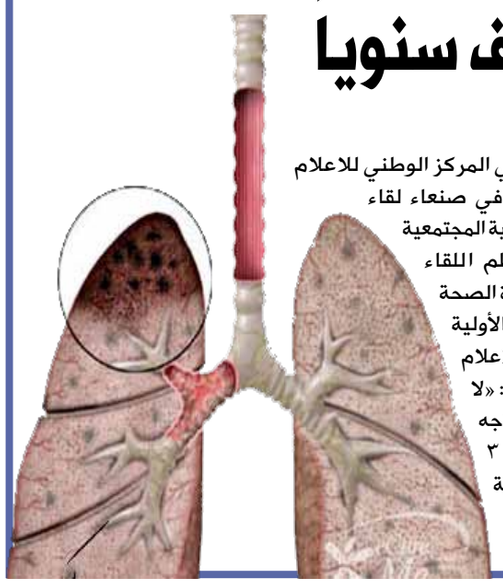

> عقد الأربعاء المنصرم في المركز الوطني للاعلام والتثقيف الصحي والسكان في صنعاء لقاء تعريفي للاعلاميين حول التوعية المجتمعية بطرق واساليب مكافحة السل، نظم اللقاء البرنامج الوطني لمكافحة السل بوزارة الصحة العامة والسكان قطاع الرعاية الصحية الأولية بالتعاون والتنسيق مع المركز الوطني للاعلام والتثقيف الصحي والسكاني تحت شعار : «لا يأس بعد اليوم.. الوقاية من السل وعلاجه في متناول الجميع».. حضر اللقاء ٣٠ اعلامياً من مختلف وسائل الاعلام المحلية الرسمية والاهلية.